## ٤-٢-نشوء المنظمات الدولية والإقليمية :

من الأسباب الرئيسية لنشوء وازدهار العلاقات التجارية الدولية بروز المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة هيئة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي ومنظمة جامعة الدول العربية على المستوى الإقليمي العربي . وقد تبدو هذه المنظمات للوهلة الأولى ،أنها منظمات سياسية إلا أنه من بين أهدافها تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بوجه عام بين الدول المنظمة لها .

فمن الملاحظ مثلا أن هيئة الأمم المتحدة تضم في تركيبها أجهزتها: الهيئة الدولية للتجارة وهيئة العمل الدولية وهيئة الأغذية والزراعة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي والمؤسسة المالية الدولية وهيئة الطيران المدني وهيئة الاستثمار

الدولية. كما أن جامعة الدول العربية قد توصلت إلى إبرام اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي التي تم بموجبها إقرار إنشاء السوق العربية المشتركة .

ولعل الفضل في إيجاد التقارب الإقتصادي والانتعاش التجاري بين شتى الدول يعود إلى تقارب وجهات نظرها في ظل هذه التنظيمات الدولية والإقليمية ، ولذلك فإننا سنتناول بإيجاز نموذجين من ثمرة هذا التقارب الدولي هما : **منظمة التجارة العالمية** والسوق العربية المشتركة من جامعة الدول العربية وكالأتي:-

**٤-٢-١-منظمة التجارة العالمية:**

منظمة التجارة العالمية هي الأساس القانوني والمؤسسي للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وهي توفر الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد كيف تقوم الحكومات بصياغة وتطبيق قوانين وتعليمات التجارة المحلية. وكذلك توفر المنظمة المنتدى الذي من خلاله تتطور العلاقات التجارية بين الدول عبر الحوار والتفاوض.

**٤-٢-١-١-نشأة المنظمة وفلسفتها**

أنشأت منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٥/١/١ كأحد النتائج التي أسفرت عنها جولة الاوروغواي من المفاوضات التجارية بين أعضاء اتفاقية الجات .

تقوم المنظمة على مبادئ الفكر الاقتصادي الذي ينادي بحرية التجارة فمهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بيسر وبحريه وبشكل يمكن استقراءه ما أمكن ذلك. وقد عبر إعلان مراكش الموقع في نيسان من عام ١٩٩٤ الذي اقر إنشاء المنظمة عن أن تحرير التجارة يهدف إلى"تقوية النظام التجاري وزيادة حجم التجارة العالمية والاستثمار والتوظيف ونمو الدخل خلال العالم كله".

**٤-٢-١-٢-مهام منظمة التجارة العالمية:**

أ- إدارة وتطبيق اتفاقات التجارة المتعددة الأسواق والجماعية التي تجسدها المنظمة.

ب- العمل كمنتدى للمفاوضات التجارية المتعددة الأسواق.

ج- العمل على حل الخلافات التجارية التي تنشا بين الأعضاء.

د- الإشراف على السياسات التجارية الوطنية وإصدار ملاحق تجارية تبين مؤشرات التجارة وتوضح.

هـ-السياسات التجارية في الدول الأعضاء ، عبر التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة بصنع السياسات الاقتصادية العالمية.

**٤-٢-١-٣-مقر الأمانة العامة لمنظمه التجارة العالمي:**

يقع مقر المنظمة في جنيف - سويسرا ويرأسها أمين عام ينتخبه المجلس الوزاري للمنظمة تضم المنظمة في عضويتها حاليا (١٥٣) بلدا تشكل تجارتها ٩٠% من تجارة العالم إضافة إلى دول تحمل صفة مراقب . وتتخذ المنظمة قراراتها بإجماع الأعضاء مما يوفر فرص متكافئة للأعضاء في اتخاذ القرارات بغض النظر عن أحجامهم.

**٤-٢-١-٤-الهيكل التنظيمي للمنظمة :**

تتألف منظمة التجارة العالمية من المستويات الإدارية التالية :

أ-**المجلس الوزاري**:ويرأس المجلس المنظمة ويتكون من وزراء التجارة في الدول الأعضاء وهو المصدر الرئيس لاتخاذ القرارات الهامة في المسائل التي تثيرها اتفاقيات التجارة العالمية ويقوم بتشكيل لجان لتنفيذ المهام بناء على هذه الاتفاقية والاتفاقيات الخاصة بالتجارة وترفع تقريرا إلى المجلس العام لاتخاذ الإجراء المناسب .

ب- **المجلس العام**: ويضم ممثلي جميع الدول ويلي المجلس الوزاري من حيث الأهمية ويعقد اجتماعاته كلما دعت الحاجة ويقوم المجلس بإنشاء أجهزة مساندة مثل مجلس التجارة والبضائع وتجلس تجارة الخدمات وتجتمع هذه المجالس عند الحاجة والعضوية فيها متاحة لممثلي الدول الأعضاء دون استثناء.

ج- **أمانة المنظمة** : ويرأس الأمانة مدير عام يعينه المجلس الوزاري ويقوم هذه المدير بتعيين طاقم السكرتارية .

٤-٢-١-٥-المبادئ التي تقوم عليها المنظمة:

تقوم المنظمة على مجموعة من المبادئ استمدت غالبها من اتفاقية الجات وتذكر منها :-

أ- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية**: ويقصد بها عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو عدم معاملة أي دولة معاملة تفضيلية على حساب الدولة الأخرى حيث تتساوى كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة في الأساسي الدولية ويستثنى من ذلك الدول التي تنتمي إلى إقليم اقتصادي معين والدول الأعضاء في الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة وما تمنحه لبعضها بعضا من تفضيلات لا تخضع لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية والحماية التي تفرضها الدول النامية على صناعاتها الناشئة والعلاقات التجارية التفضيلية بين الدول الصناعية والدول التي كانت مستعمرات لها .

ب- **مبدأ المعاملة الوطني**: ويقصد به عدم التفرقة بين السلع المنتجة محلياً وبين السلع المستوردة سواء من حيث فرض الضرائب المحلية كضريبة المبيعات أو من حيث فرض إجراءات أو قوانين وضمن الإطار لا يجوز تحديد طريقة لتوزيع السلع المستوردة في السوق المحلي دون تحديدها للسلع المنتجة محليا.

ج- **إلغاء القيود الكمية واستبدالها بالرسوم الجمركية** :ويقصد بهذا المبدأ إلغاء جميع القيود الكمية على المستوردات والصادرات والاستعاضة عنها بفرض رسوم جمركية كما أن على الدول عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية خفض الرسوم الجمركية وتحديدها ضمن جدول أو كشف يطلق عليه جدول الامتيازات أو الجداول الوطنية.

د- **مبدأ الشفافية**: ويقصد به توفير المعلومات للمستثمرين والمصدرين والمستوردين وبالتالي فان على الدولة أن تقوم بنشر جميع المعلومات المتعلقة وتوفيرها لكل من يطلبها وإنشاء مراكز استعلام يمكناه من توفير الاستفسارات الضرورية التي يرغب المصدرون والمستوردون أو المستثمرون الحصول عليها وتزويد منظمة التجارة العالمية بالسياسات الاقتصادية القائمة وإبلاغها بأي تعديلات تطرأ على هذه السياسات والإجراءات .

هـ-**مبدأ التجارة العادلة**:ويتضمن هذا المبدأ أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدرة أو الكفاءة النوعية والسعرية للصناعات المصدرة ،وقد تم وضع قواعد خاصة بالإجراءات الاقتصادية المحلية التي تؤثر على التبادل التجاري الدولي ومنها الدعم والإجراءات الحمائية وسياسات الإغراق .

و-**مبدأ التشاور والتفاوض** :حيث تدعو الاتفاقية إلى ضرورة التشاور والتفاوض بين الأعضاء لحل النزاعات حول السياسات التجارية .

**٤-٢-١-٦-الاتفاقيات التي تجسدها المنظمة:**

تضمنت جولة الاوروغواي التي أعلنت نتائجها بعد توقيع الوثيقة النهائية بمدينة مراكش بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٥ (٢٨) اتفاقية وعددا من القرارات الوزارية التي تنظم العمل في المستقبل ويمكن تقسيم موضوعات هذه الاتفاقيات إلى ثلاث أقسام :

أ- النفاذ إلى الأساسي

ب- الموضوعات ذات الصبغة القانونية

ج- الموضوعات الجديدة

**القسم الأول** : النفاذ إلى الأساسي: ويتضمن بروتوكول النفاذ إلى الأساسي جداول الالتزامات المحددة لكل دولة أو التي تكون فيها نتيجة المفاوضات الثنائية بين الأسواق المتعاقدة والمتمثلة في إزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية

ويضم:

**أولا**: اتفاق الزراعة: ويعتبر هذا الاتفاق الأول في نوعه من حيث تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية ويتناول هذه الاتفاق الالتزامات في المجالات التالية:

أ-إزالة القيود غير الجمركية بعد تحويلها إلى تعريفات جمركية

ب-منح الأساسي أمام الواردات التي كانت خاضعة لقيود غير جمركية بما لا يقل عن ٣% تزداد إلى ٥% في العام ٢٠٠٠

ج-تخفيض دعم الإنتاج والتصدير بنسبة ٢١% و ٣٦% على التوالي.

د-تنظيم حق الدول في الرقابة الصحية والبيطرية بما لا يشكل عائقا تجاريا.

**ثانيا** : اتفاق المنسوجات: وينص هذه الاتفاق على الإلغاء التدريجي لنظام الحصص التي كانت تنظم التجارة الدولية في المنتجات النسيجية ويتم الإلغاء تدريجيا على أربع مراحل وفي خلال عشر سنوات بنسب ١٦% و ١٧% و١٨% و٩٤% على التوالي.

**القسم الثاني**:مجموعة الاتفاقيات ذات الصبغة القانونية المتعلقة بمنظمة الجات :

أ-الاتفاق المتعلق بالدعم الذي يهدف إلى فرض رسوم تعويضية على السلع المدعومة الزراعية .

ب-اتفاقية مكافحة الإغراق وينص على الأحكام المرتبطة بطريقة تحديد المنتج الأجنبي الذي يمكنه أن يؤدي إلى إغلاق السوق وكذلك معايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية .

ج-اتفاقية التدابير الوقائية والتي بموجبها يحق للدولة اتخاذ إجراءات حكومية لحماية صناعة محلية عند زيادة الواردات من سلعة معينة بشكل غير متوقع بما يسبب ضررا بالغا لهذه الصناعة إما بفرض حصة على السلع المستوردة أو فرض رسوم إضافية عليها أو سحب التزام بتنازلات جمركية على هذه السلع مع التعويض .

**القسم الثالث**: الاتفاقيات المتعلقة بمواضيع جديدة:

لقد نجحت جولة الاوروغواي كما ذكرنا سابقا في إدراج بعض المواضيع الجديدة التي لم تشملها اتفاقية الجات وتشمل هذه المواضيع :

أ-**إجراءات الاستثمار** TRIMS :وينص على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية والمساواة بين المشاريع المحلية والاستثمارات الأجنبية وقد منحت الدول النامية فترة انتقالية لمدة خمس سنوات لتوفيق أوضاعها حسب الاتفاقيات.

ب-**الملكية الفكرية**: ويضمن هذا الاتفاق المواضيع الرئيسية كحقوق المؤلف والناشر وحقوق الأعمال الأدبية بما في ذلك الكمبيوتر وبراءات الاختراع

ج-**تجارة الخدمات** :وتشمل الخدمات المالية كالاتصالات والنقل الجوي وانتقال الأيدي العاملة.